دراسة اقتصادية لتقييم أثر سياسات التدخل الحكومي على بعض المحاصيل الزراعية

د/ منال محمد صلاح الصفتى د/ منى صالح إمام محمد
قسم الدراسات الاقتصادية– شعبة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية – مركز بحوث الصحراء

المستخلص :

اتجهت السياسة الزراعية وخاصة السعرية فى السنوات الأخيرة إلى إحداث بعض التغيرات الهيكلية بهدف تعظيم العائد الاقتصادي فى ظل الإمكانات الفنية والمحددات الاقتصادية المحلية والمتغيرات العالمية . وتكمن مشكلة البحث فى التدخل الحكومي المباشر وغير المباشر فى السياسة السعرية لأهم المحاصيل الإستراتيجية الرئيسية، والتى تؤدى تلك السياسات إلى ضخامة العبء الضريبى الذى يتحمله المنتجون ، وبالتالي عزوف كثير من المزارعين عن استمرار زراعة تلك المحاصيل الإستراتيجية . واستهدف البحث التعرف على الاختلافات السعرية بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية وقياس تأثير تلك الاختلافات على كل من المنتج والمستهلك . واستند البحث فى تحقيق اهدافه من خلال تقدير مصفوفة تحليل السياسة الزراعية للتعرف على مؤشرات الحماية السعرية للمنتج والمستهلك وكذلك الميزة النسبية فى إنتاج محاصيل الدراسة. وقد أوضحت النتائج أن معامل الميزة النسبية أو تكلفة الموارد المحلية لمحاصيل موضع الدراسة قد بلغ أقل من الواحد الصحيح مما يعنى تمتع محاصيل الدراسة بميزة نسبية أى إنتاج المحاصيل الأربعة محلياً يعد أفضل من الاعتماد على استيرادها .

الكلمات المفتاحية : تقييم ، السياسة الزراعية ، مؤشرات الحماية السعرية ، الميزة النسبية.

مقدمة :

تعد السياسة السعرية الزراعية أداة هامة لإعادة توزيع الموارد الزراعية وزيادة الإنتاج الزراعي ، كما أنها قد تكون من بين أدوات زيادة دخول المنتجين الزراعيين أو أعادة توزيع الدخول الزراعية داخل القطاع الزراعي أو فيما بين القطاع الزراعي وغيره من القطاعات الأخرى ، كما تستهدف ايضاً تحسين مستويات الاستهلاك والتغذية بالنسبة للفئات الاجتماعية محدودة الدخل . وهى وسيلة من وسائل تحقيق الاستقرار الاقتصادي. ولقد إتجهت السياسة الزراعية المصرية إلى إحداث بعض التغيرات الهيكلية والتى تبلور إطارها فى إنتهاج الدولة لسياسات التحرر الاقتصادي التى اشتملت فى القطاع الزراعي على عدد من الإجراءات تمشيا مع برنامج التكيف الهيكلى وذلك من خلال تحرير الأسعار، والتحول من التسويق الإجبارى إلى التسويق الإختيارى ، وإلغاء الدعم تدريجياً على مستلزمات الإنتاج الزراعي ، وتحرير سعر الفائدة على القروض وإلغاء التدخل الحكومي فى السياسة السعرية وتحديد المساحات المنزرعة وتحرير أسعار السلع الزراعية حيث يترك تحديدها وفقا لقوى العرض والطلب وأزالة العقبات امام القطاع الخاص فى تسويق المنتجات والمدخلات الزراعية ، وقد نتج عن الغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج الزراعي ارتفاع تكاليف الإنتاج وارتفاع الأسعار المزرعية . وللسياسة الزراعية أثر كبير على كل من الإنتاج والإستهلاك والدعم والإنفاق الحكومي والدخول الحقيقية وغيرها من المتغيرات الاقتصادية، حيث أن السياسة الزراعية لا يقتصر تأثيرها على سلعة معينة أو عنصر إنتاجي ما، بل يمتد تأثيرها إلى سلع أخرى .

مشكلة البحث :

لقد تعرض القطاع الزراعي لعدد من السياسات الزراعية التى تم إتباعها خلال الفترات الأخيرة والتى كان لها الأثر الواضح على القطاع الزراعي بصفة عامة وعلى اقتصاديات المحاصيل الإستراتيجية بصفة خاصة حيث أثرت هذه السياسات على اقتصاديات إنتاج هذه المحاصيل نتيجة لإلغاء سياسة الدعم على مستلزمات الإنتاج وكذلك إلغاء سياسة التوريد الإجبارى بحصص معينة من الإنتاج بالإضافة إلى تحرير

الأسعار المزرعية لنواتج هذه المحاصيل الأمر الذى يستدعى ضرورة دراسة وتحليل أثر هذه السياسات على اقتصاديات محاصيل الدراسة فى محاولة لإلقاء الضوء على أهم النتائج التى ترتبت على إتباع تلك السياسات ووضع الأمر أمام واضعي السياسات الزراعية فى مصر من أجل النهوض بإقتصاديات هذه المحاصيل الإستراتيجية .

هدف البحث :

يهدف البحث إلى التعرف على التباين بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية وقياس تأثير ذلك على كل من المنتج والمستهلك من خلال تقدير مصفوفة تحليل السياسة الزراعية وتقدير مؤشرات الحماية السعرية للمنتج والمستهلك وكذلك الميزة النسبية فى إنتاج محاصيل القمح والذرة الشامية والأرز وقصب السكر كأهم المحاصيل الإستراتيجية فى مصر .

الطريقة البحثية ومصادر البيانات :

يعتمد البحث فى تحقيق أهدافه على استخدام أساليب التحليل الوصفى والكمى بإستخدام الأساليب الرياضية والإحصائية ، واستخدام بعض طرق التحليل الاقتصادي والإحصائى فى التعبير عن بعض المتغيرات الاقتصادية وتقدير مصفوفة تحليل السياسات لمحاصيل الدراسة ، وذلك لقياس معاملات الحماية الاسمية والفعلية وتكلفة الموارد المحلية . وقد اعتمد البحث على البيانات الثانوية المنشورة وغير المنشورة من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي والجهاز المركزي للتعبئه العامة والإحصاء والبنك الدولى ومنظمة الأغذية والزراعة خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٨) ، بالإضافة إلى الأبحاث والدراسات والمراجع والرسائل العلمية ذات الصلة بموضوع البحث.

الإطار النظري للبحث :

أولا : أسلوب مصفوفة تحليل السياسات : (Policy Analysis Matrix)

تعتبر مصفوفة تحليل السياسات من الأدوات المستخدمة فى تحليل السياسات الزراعية (خاصة السياسات السعرية) وهى تقيس التشوهات السعرية الحادثة فى اقتصاديات سلعة من السلع ، وتبين الكفاءة الاقتصادية فى استخدام الموارد المتاحة فى ظل النشاط السلعي ، كما تسمح بمقارنة الربحية المالية لمحصول معين بالربحية الاقتصادية لنفس المحصول فى ضوء أن المحصول يخضع لظروف التجارة الحرة ، كما تعتبر أداة فعالة عند قياس مدى التعارض والتوافق بين أهداف السياسة الزراعية ووسائل تنفيذها بالقدر الذى يعكس أرباح وخسائر المنتج ومنفعة المستهلك ، وتعتمد مصفوفة تحليل السياسات للمحاصيل الزراعية على بنود التكاليف الإنتاجية والعوائد الاقتصادية لهذه المحاصيل وتقييمها ماليا واقتصاديـــا ، ثم وضع ذلك فى جدول يسمى مصفوفة تحليل السياسات لقياس أثر السياسة الزراعية على المحصول ، وتعتمد مصفوفة تحليل السياسات للمحاصيل الزراعية على بنود التكاليف الإنتاجية وتنقسم التكاليف إلى مدخلات قابلة للإتجار واخرى غير قابلة للإتجار ، ويجرى حساب التكاليف والعائد بأسعار السوق ثم بالأسعار الاقتصادية وطرحهما للحصول على التحويلات والتى تعكس أثر السياسة .

ثانياً : مؤشرات مصفوفة تحليل السياسات :

يحتاج بناء مصفوفة تحليل السياسات إلى اشتقاق معاملات الحماية والميزة النسبية، وتشتمل تلك المعاملات على معامل الحماية الأسمى للمنتجات (للمحصول) ومعامل الحماية الأسمى لمستلزمات الإنتاج، ومعامل الحماية الفعال، ومعامل الميزة النسبية (معامل تكلفة الموارد المحلية) ويتم تقدير تلك المعاملات كالتالي :

١ – معامل الحماية الأسمى للمنتجات: :

(Nominal Protection Coefficient of Tradable Output (NPCO))

يقيس هذا المعامل مدى إنحراف الأسعار المحلية عن نظيرتها العالمية ، وذلك للتعرف على أثر تدخل الحكومة فى السياسة السعرية لحماية الإنتاج المحلى سواء بدعم المنتج أو فرض ضرائب غير مباشرة عليه ،

فإذا زاد معامل الحماية الأسمى عن الواحد الصحيح فإن هذا المنتج يتلقى دعما ، بينما فى حالة انخفاض المعامل عن الواحد الصحيح فهذا يعنى أن المنتج يتحمل ضرائب ضمنية، فى حين إذا تساوى المعامل مع الواحد الصحيح فإن ذلك يدل على وجود سياسة حيادية وعادلة .

معامل الحماية الأسمى للمنتجات = الإيرادات بالقيم الفعلية / الإيرادات بالقيم الاقتصادية

٢- معامل الحماية الأسمى لمستلزمات الإنتاج :

(Nominal Protection Coefficient of Tradable Input (NPCI))

يقيس هذا المعامل أثر السياسة الزراعية على مستلزمات الإنتاج من خلال تحديد الدعم الذى تقدمه الدولة لمستلزمات الإنتاج ، أى يقيس الانحرافات أو التشوهات بين الأسعار المحلية للمدخلات القابلة للتجارة وأسعارها الحدودية ويحسب بقسمة قيمة المدخلات المتبادله تجارياً بأسعار السوق على قيمة تلك المدخلات بالأسعار الاقتصاديه، ففى حالة زيادة قيمة هذا المعامل عن الواحد الصحيح فإن ذلك يدل على أن الأسعار المحلية للمدخلات المتبادله تجارياً أكبر من نظريتها العالمية ، و يشير ذلك إلى فرض ضرائب ضمنيه على تلك المدخلات ، بينما يدل انخفاض هذا المعامل عن الواحد الصحيح على أن الأسعار المحلية للمدخلات المتبادلة تجارياً أقل من نظيرتها العالمية ، ويشير ذلك إلى وجود دعم لمستلزمات الإنتاج القابلة للتجارة ، بينما يدل تساوى هذا المعامل بالواحد الصحيح على تساوى الأسعار المحلية والعالمية لتلك المدخلات وهذا يعكس غياب التدخل فى سوق المدخلات القابلة للتجارة .

معامل الحماية الأسمى لمستلزمات الإنتاج = قيمة المستلزمات بسعر السوق/ قيمة المستلزمات بالقيم الاقتصادية

٣- معامل الحماية الفعال :((Effective Protection Coefficient (EPC))

ويعتبر هذا المعامل أكثر شمولية وكفاءة لأنه يأخذ فى الاعتبار كل من أسواق الإنتاج وأسواق مستلزمات الإنتاج على حد سواء أى أنه يقيس صافى أثر السياسة الإقتصادية المحلية على كل من أسواق الإنتاج وأسواق مستلزمات الإنتاج وفى حالة زيادة هذا المعامل عن الواحد الصحيح يدل ذلك على تمتع المنتج الزراعي بحماية موجبة وذلك بفرض ضرائب على المستهلك بما يجذب الموارد الإنتاجية نحو إنتاج ذلك المنتج، بينما فى حالة إنخفاض هذا المعامل عن الواحد الصحيح دل ذلك على معاناه المنتج الزراعي من حماية سالبة و ذلك بفرض ضريبة على المنتج ، فى حين إذا تساوى هذا المعامل بالواحد الصحيح فإن ذلك يدل على وجود سياسة حيادية ، بمعنى تساوى القيمة المضافة بالأسعار المحلية مع نظريتها بسعر الحدود .

معامل الحماية الفعال = القيمة المضافة للسلعة بسعر السوق / القيمة المضافة للسلعة بسعر الاقتصادي

٤- معامل تكلفة الموارد المحلية : ((Domestic resource cost (DRC)

ويقيس هذا المعامل الكفاءة الإقتصادية الكلية للنشاط الإنتاجي وذلك بمقارنة التكلفة الإقتصادية لإستخدام الموارد المحلية بصافى التدفق الأجنبى المتولد بهذا النشاط ، أى أنه يبين الميزة النسبية للسلعة على المستوى القومى من حيث إمكانية إنتاجها محلياً أو الإعتماد على إستيرادها من الخارج ، ويقاس معامل تكلفة الموارد المحلية بقسمة تكلفة الموارد المحلية غير قابلة للتجارة مقيمة اقتصاديا على القيمة المضافة بسعر الحدود ففى حالة زيادة معامل تكلفة الموارد المحلية عن الواحد الصحيح فيدل ذلك على تحمل الدولة بعض من تكاليف إنتاج هذا المحصول ، حيث تفوق تكاليف الإنتاج المحلية عن القيمة المضافة بسعر الحدود ، وفى هذه الحالة يكون من الأفضل الإعتماد على إستيراد المحصول لعدم وجود ميزة نسبية فى إنتاجه ، بينما فى الحالة إنخفاض هذا المعامل عن الواحد الصحيح فإن ذلك يدل على توفير الدولة عملة أجنبية نتيجة إنتاج المحصول محلياً لتمتعها بميزة نسبية فى إنتاجه ، ويكون من الأفضل زيادة الإنتاج المحلى من المحصول وخاصة إذا كان محصولاً تصديرياً ، أما فى حالة تساوى هذا المعامل بالواحد الصحيح فإنه يشير إلى وضع التوازن ، أى أن الدولة لا تحقق أرباحاً أو خسارة من إنتاج المحصول محلياً .

معامل تكلفة الموارد المحلية = تكلفة المورد المحلى اقتصادياً / القيمة المضافة بسعر الحدود

نتائج البحث ومناقشتها:

تعتبر دراسة التقييم المالي والاقتصادي لتكاليف الإنتاج والإيرادات الفدانية للمحاصيل الزراعية أحد العناصر الرئيسية لمصفوفة تحليل السياسات الزراعية ، وتتضمن مصفوفة تحليل السياسات بندين هامين هما تكاليف إنتاج الفدان وعوائد الإنتاج لكل من القيمة المالية بالسعر المحلى (سعر السوق) ، والقيمة الاقتصادية بالسعر العالمي (سعر الحدود) مرة أخرى ، ويلاحظ أن بنود تكاليف الإنتاج تتمثل فى أجور العمال وأجور حيوانات وأجور الآلات وثمن كلا من التقاوي والأسمدة البلدية والأسمدة الكيماوية والمبيدات والمصاريف العمومية بالإضافة إلى إيجار الأرض ، كما يلاحظ أن عوائد الإنتاج تمثل النواتج أو المخرجات من المحاصيل الزراعية وهى عبارة عن حاصل ضرب الكمية المنتجة فى السعر المزرعي للوحدة ، أما إذا تم إستخدام أسعار الحدود بدلا من السعر المزرعي ففي هذه الحالة يطلق عليه العائد الفداني الاقتصادي ، ويمثل سعر الحدود ذلك السعر الذى يتسلمه العارضون الاجانب بالسوق المحلى لتوصيل السلعة إلى أسواقهم ويعتبر سعر الحدود هو تعديل للسعر العالمي بإستخدام سعر الصرف كما يلى :

سعر الحدود =(السعر العالمي بالعملة الأجنبية × سعر صرف العملة الوطنية) – الضرائب بالأسعار المحلية +الدعم بالأسعار المحلية– تكلفة التداول من الميناء للسوق المحلى – تكاليف التخزين والنقل والتسوق

أولاُ : التحليل المالي والاقتصادي لبنود تكاليف إنتاج الفدان للمحاصيل موضع الدراسة :

توضح بيانات جدول رقم (١) متوسط تكاليف إنتاج الفدان لمحاصيل القمح والذرة الشامية والأرز وقصب السكر المحسوب بالأسعار المحلية لتلك المحاصيل خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٨) مقارنة بالتقييم الاقتصادي لمتوسط تكاليف إنتاج الفدان والمحسوب بأسعار الحدود لذات المحاصيل نفس فترة الدراسة .

١- **أجور العمال** :- توضح بيانات نفس الجدول أن التقييم المالي لبند أجور العمال المستخدمة في إنتاج محاصيل القمح والذرة الشامية والأرز وقصب السكر يفوق التقييم الاقتصادي لأجور العمال المستخدمة لإنتاج تلك المحاصيل حيث بلغت متوسط القيمة المالية لأجور العمال خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٨) حوالي ٨٢٥,٣٤ ، ١٠٨٢,٣٤ ، ١٠٤٠,٥٥ ، ١٥٨٠،٠١ جنيه لمحاصيل القمح والذرة الشامية والأرز وقصب السكر على الترتيب ، بينما بلغت متوسط القيمة الاقتصادية حوالي ٥٥٢,٩٧ ، ٧٢٥,١٦ ، ٦٩٧,١٦ ، ١٠٥٨,٩٤ جنيه لأجور عمال نفس المحاصيل خلال نفس الفترة على الترتيب أى ان قيمه أجور العمال الزراعيين للمحاصيل موضع الدراسة بالأسعار المحلية أعلي من قيمة تلك الأجور المحسوبة بالأسعار العالمية، ويعزى ذلك إلى ندرة العمال الذين يعملون فى العمليات الزراعية لمحاصيل الدراسة .

٢- **أجور الآلات:**- توضح بيانات نفس الجدول أن التقييم المالي لبند أجور الآلات المستخدمة فى إنتاج محاصيل القمح والذرة الشامية والأرز وقصب السكر كانت أقل من التقييم الاقتصادي لأجور الآلات المستخدمة لإنتاج تلك المحاصيل حيث بلغت متوسط القيمة المالية لأجور الآلات خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٨) حوالي ٥٨٠,١٤ ، ٤٣١,٢٣ ، ٦٨٢,٨٩ ، ٩٧٧,٢٨ جنيه لمحاصيل القمح والذرة الشامية والأرز وقصب السكر على الترتيب بينما بلغت متوسط القيمة الاقتصادية حوالي ٦٣٨,١٥ ، ٤٧٤,٣٥ ، ٧٥١,١٧ ، ١٠٧٥ جنيه لأجور الآلات المستخدمة فى إنتاج نفس المحاصيل خلال نفس الفترة على الترتيب ، الأمر الذي يوضح إنخفاض الأسعار المحلية لأجور الآلات الزراعية عنها بالنسبة للأسعار العالمية ، ويعزى ذلك على عدم اعتماد الزراعة المصرية على الميكنة الزراعية فى العمليات الزراعية لمحاصيل الدراسة .

٣- **أسمده كيماوية:**- توضح بيانات نفس الجدول أن التقييم المالي لبند الأسمدة الكيماوية المستخدمة فى إنتاج محاصيل القمح والذرة الشامية والأرز وقصب السكر أقل من التقييم الاقتصادي للأسمدة الكيماوية

لإنتاج تلك المحاصيل حيث بلغت متوسط القيمة المالية للأسمدة الكيماوية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٨) حوالي ٣٦٩,٣٦ ، ٤٢٤,٣٤ ، ٣٢٦,٤١ ، ١٠٩٥,٣٩ جنيه لمحاصيل القمح و الذرة الشامية والأرز و قصب السكر على الترتيب بينما بلغت متوسط القيمة الاقتصادية حوالي ٤٠٦,٢٩ ، ٤٦٦,٧٧ ، ٣٥٩,٠٥ ، ١٢٠٤,٩٢ جنيه للأسمدة الكيماوية المستخدمة فى إنتاج نفس المحاصيل خلال نفس الفترة على الترتيب ، الأمر الذي يوضح إنخفاض الأسعار المحلية لتكلفة السماد الكيماوي عنها بالنسبة للأسعار العالمية ويرجع ذلك إلى أن الدولة تدعم أسعار الأسمدة خاصة المحاصيل الإستراتيجية .

٤- **المبيدات** :- توضح بيانات نفس الجدول أن التقييم المالي لبند تكاليف المبيدات المستخدمة فى إنتاج محاصيل القمح والذرة الشامية والأرز وقصب السكر أقل من التقييم الاقتصادي لتكاليف المبيدات لإنتاج تلك المحاصيل حيث بلغت متوسط القيمة المالية لتكاليف المبيدات خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٨) حوالي ٨٠,٢٤ ، ٦٢،٥٣ ، ١٢٦،٠٧ ، ١٢,٧٧ جنيه لمحاصيل القمح والذرة الشامية والأرز وقصب السكر على الترتيب بينما بلغت متوسط القيمة الاقتصادية حوالي ٩٦,٢٨ ،٧٥,٠٣ ، ١٥١,٢٨، ١٥,٣٢ جنيه لتكاليف المبيدات المستخدمة فى إنتاج نفس المحاصيل خلال نفس الفترة على الترتيب ، الأمر الذي يوضح إنخفاض الأسعار المحلية لتكلفة المبيدات عنها بالنسبة للأسعار العالمية ، الأمر الذى يشير إلى دعم الدولة للمبيدات وعدم طرحها بالسعر العالمي .

جدول رقم (١) التقييم المالي والاقتصادي لبنود تكاليف إنتاج فدان من أهم المحاصيل الرئيسية في مصر لمتوسط الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٨)

البنود	القمح		الذرة الشامية		الأرز		قصب السكر	
	التقييم المالي	التقييم الاقتصادي	التقييم المالي	التقييم الاقتصادي	التقييم المالي	التقييم الاقتصادي	التقييم المالي	التقييم الاقتصادي
أجور العمال	825.34	552.97	1082.34	725.16	1040.55	697.16	1580.01	1058.94
أجور حيوانات العمل	4.3	4.3	5.51	5.51	30.78	30.78	2.1	2.1
أجور الآت	580.14	638.15	431.23	474.35	682.89	751.17	977.28	1075
أسمدة بلدية	89.57	89.57	166.81	166.81	50.6	50.6	27.21	27.21
أسمدة كيماوية	369.36	406.29	424.34	466.77	326.41	359.05	1095.39	1204.92
مبيدات	80.24	96.28	62.53	75.03	126.07	151.28	12.77	15.32
ثمن التقاوي	203.27	213.43	205.39	215.65	189.48	198.95	502.33	527.44
مصاريف عمومية	216.78	216.78	214.29	214.29	237.65	237.65	645.9	645.9
جملة التكاليف بدون إيجار	2369	2217.77	2592.44	2343.57	2684.43	2476.64	4843.49	4556.83
إيجار الأرض	1627.98	1627.98	1236.79	1236.79	1577.61	1577.61	2503.26	2503.26
أجمالي التكاليف	3996.98	3845.75	3829.23	3580.36	4262.040	4054.25	7346.75	7060.09

تم حساب القيمة الاقتصادية باستخدام معاملات التحويل للبنك الدولى للتقاوى، ١,٠٥ للسماد الكيماوى، ١,١ للمبيدات، ١,٢ لعنصر العمل البشرى ، ٠,٦٧ للآلات

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات : - وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الاقتصاد الزراعي ، إعداد مختلفة .

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، نشرة التجارة الخارجية ، أعداد مختلفة .

٥- **التقاوي** :- توضح بيانات نفس الجدول أن التقييم المالي لبند تكاليف التقاوي المستخدمة فى إنتاج محاصيل القمح والذرة الشامية والأرز وقصب السكر أقل من التقييم الاقتصادي لتكاليف التقاوي لإنتاج تلك المحاصيل حيث بلغت متوسط القيمة المالية لتكاليف التقاوي خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٨) حوالي ٢٠٣,٢٧ ، ٢٠٥,٣٩، ١٨٩,٤٨ ، ٥٠٢,٣٣ جنيه لمحاصيل القمح والذرة الشامية والأرز وقصب السكر على الترتيب بينما بلغت متوسط القيمة الاقتصادية حوالي ٢١٣,٤٣ ، ٢١٥,٦٥ ، ١٩٨,٩٥ ، ٥٢٧,٤٤ جنيه

لتكاليف التقاوي المستخدمة فى إنتاج نفس المحاصيل خلال نفس الفترة على الترتيب ، الأمر الذي يوضح إنخفاض الأسعار المحلية لتكلفة التقاوي عنها بالنسبة للأسعار العالمية ، الأمر الذى يشير إلى دعم الدولة للتقاوي.

يتضح مما سبق استمرار تحمل الدولة لعبء دعم مستلزمات إنتاج تلك المحاصيل خلال فترة الدراسة تشجيعاً لاستمرار زراعتها والتوسع فى إنتاجها ، وتعتبر الأسمدة من مستلزمات الإنتاج الهامة جدا للإنتاج الزراعي والتى تحتاجها المحاصيل فى مواعيد محددة فعدم توفرها يكون له تأثير مباشر وكبير على الإنتاج ، الأمر الذى يتطلب توفير جميع أنواع الأسمدة للمزارعين وذلك بالمعدلات التى تتناسب مع الأحتياجات الفعلية للمحاصيل المختلفة وفى الوقت المناسب وبالأسعار التى تقترب من تكلفتها الحقيقية دون الأخذ فى الأعتبار التغيرات التى تطرأ على الأسعار العالمية مما يؤدى ذلك إلى زيادة الإنتاجية الفدانية من المحاصيل الرئيسية.

ثانياً: التحليل المالي والاقتصادي لعوائد إنتاج الفدان للمحاصيل موضع الدراسة :

توضح بيانات الجدول رقم (٢) التقييم المالي لمتوسط العوائد الكلية لإنتاج محاصيل القمح والذرة الشامية والأرز و قصب السكر خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٨) المحسوبة بالأسعار المزرعية المحلية لتلك المحاصيل مقارنة بالتقييم الاقتصادي للعوائد الكلية لنفس المجموعة من المحاصيل خلال نفس الفترة والمحسوبة بأسعار الحدود لكل محصول منها ، وقد أوضحت نتائج التقييم أن العوائد المالية كانت أقل من العوائد الاقتصادية لجميع المحاصيل محل الدراسة ، حيث بلغت العوائد المالية حوالي ٦٦٥٠,١٩ ، ٥٧٦٥,٦٣ ، ٦٨٧٢,٤٧ ، ١٤٥٣٨,٧ جنيه للفدان من محاصيل القمح والذرة الشامية والأرز وقصب السكر كمتوسط للفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٨) على الترتيب ، بينما بلغ متوسط العوائد الاقتصادية خلال تلك الفترة حوالي ٨٥٣٤,٣٥ ، ٧٦٨٩,٨٥ ، ٩٢٠٧,٧٧ ، ١٦٥٧٤,١١ جنيه لذات المجموعة من المحاصيل على الترتيب ، ويوضح ذلك أن منتجي تلك المجموعة من المحاصيل الإستراتيجية قد ظلوا يتحملون ضريبة ضمنية تتمثل فى الفرق بين القيمة الاقتصادية والقيمة المالية لإنتاجهم تلك المحاصيل خلال فترة الدراسة . بالرغم من تطبيق سياسة التحرر الاقتصادي بصورة كاملة بالنسبة لإنتاج وتجارة تلك المحاصيل .

جدول رقم (٢) التقييم المالي والاقتصادي لعوائد إنتاج الفدان من أهم المحاصيل الرئيسية في مصر لمتوسط الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٨)

بنود التكاليف	القمح		الذرة الشامية		الأرز		قصب السكر	
	التقييم المالي	التقييم الاقتصادي	التقييم المالي	التقييم الاقتصادي	التقييم المالي	التقييم الاقتصادي	التقييم المالي	التقييم الاقتصادي
السعر المزرعي للوحدة فى المحصول الرئيسي (جنيه)	288.05	388.86	232.73	314.18	1685.68	2275.66	298.5	340.29
متوسط إنتاجية الفدان من المحصول الرئيسي	18.49 (أردب)	-	23.89 (أردب)	-	3.99 (طن)	-	49 (طن)	-
قيمة إنتاج الفدان من المحصول الرئيسي بالجنيه	5383.32	7267.48	5497.79	7422.01	6672.29	9007.59	14538.7	16574.11
قيمة إنتاج الفدان من الناتج الثانوى بالجنيه	1266.87	1266.87	267.84	267.84	200.18	200.18	-	-
إجمالي إيرادات الفدان بالجنيه	6650.19	8534.35	5765.63	7689.85	6872.47	9207.77	14538.7	16574.11

المصدر: جمعت و حسبت من بيانات : – وزارة الزراعة و استصلاح الأراضي ، قطاع الشئون الاقتصادية ، نشرة الاقتصاد الزراعي، إعداد مختلفة.

– الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة التجارة الخارجية، أعداد مختلفة.

ثالثاً: نتائج مصفوفات تحليل السياسات الزراعية لمحاصيل الدراسة :

تم تكوين مصفوفات تحليل السياسات الزراعية لمحاصيل الدراسة (القمح والذرة الشامية والأرز وقصب السكر) خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٨) للوقوف على توجيهات السياسة الزراعية التى انتهجتها الدولة بعد التحرر الكامل لإنتاج وتجارة السلع الزراعية والتى تتضمن مدى انحراف الأسعار المحلية لتلك المحاصيل عن نظيرتها العالمية ، وكذلك الوقوف على مدى وجود تشوهات سعرية فى أسواق مستلزمات إنتاج تلك المحاصيل أو الميزة النسبية لتلك المحاصيل متمثلة فى الإيرادات المحققة من كل منهم .

١- مصفوفة تحليل السياسات الزراعية لمحصول القمح :

تشير بيانات الجدول رقم (٣) إلى نتائج مصفوفة تحليل السياسة الزراعية لمحصول القمح فى مصر خلال فترة الدراسة ومنها يتضح أن :

١- إجمالي الإيرادات المالية المحققة لمحصول القمح تقدر بحوالي ٦٦٥٠,١٩ جنيه للفدان متوسط للفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٨) ، وهى تقل عن القيمة الاقتصادية المقومة لتلك الإيرادات بأسعار الحدود بحوالي ٢٢% حيث بلغت القيمة الاقتصادية لتلك الإيرادات حوالي ٨٥٣٤,٣٥ جنيه للفدان ، كما يتضح أن تحويلات العائد لمحصول القمح كانت سالبة وتقدر بحوالي ١٨٨٤,١٦ جنيه للفدان ، وهو ما يوضح أن منتجي محصول القمح فى مصر كانوا يتقاضون سعرا محليا لمحصول القمح أقل من نظيرة بالأسعار العالمية .

٢- تكلفة مستلزمات الإنتاج لمحصول القمح المتبادلة تجاريا (الأسمدة الكيماوية، الأسمدة البلدية، المبيدات ، التقاوي) تقدر بحوالي ٧٤٢,٤٤ جنيه للفدان متوسط للفترة (٢٠٠٠– ٢٠١٨) ، وهى تقل عن التكلفة الاقتصادية لتلك المستلزمات بحوالي ٧% حيث بلغت التكلفة الاقتصادية حوالي ٨٠٥,٥٧ جنيه للفدان، كما يتبين أن تحويلات تلك التكلفة كانت موجبة لصالح المنتج الزراعي لمحصول القمح حيث تحملت الدولة دعما لتلك المستلزمات يقدر بحوالي ٦٣,١٣ جنيه للفدان كمحاولة لتشجيع منتجي محصول القمح على زيادة المساحات الموجهة لإنتاجه .

٣- تكلفة الموارد المحلية غير المتبادلة تجاريا لمحصول القمح قدرت بحوالي ٣٢٥٤,٥٤ جنيه للفدان كمتوسط للفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٨) ، وهى تزيد عن التكلفة الاقتصادية بحوالي ٧% والتى بلغت حوالي ٣٠٤٠,١٨ جنيه للفدان وهو ما يشير إلى تحمل المنتجين لضرائب ضمنية على تلك المدخلات يتزايد بإتباع السياسة الزراعية الحالية حيث بلغ أثر التحويل حوالي ٢١٤,٣٦ جنيه للفدان خلال فترة الدراسة .

٤- صافى العائد الفداني لمحصول القمح يقدر بحوالي ٢٦٥٣,٢١ جنيه للفدان كمتوسط للفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٨) وهو يقل بحوالي ٤٣% عن نظيرة المحسوب بالقيمة الاقتصادية ، حيث بلغت القيمة الاقتصادية لصافى العائد الفداني حوالي ٤٦٨٨,٦ جنيه للفدان وبالتالي فقد كان أثر تحويلات صافى العائد الفداني لمحصول القمح سالبة وقدرت بحوالي ٢٠٣٥,٣٩ جنيه للفدان وهو ما يؤكد أن منتجي محصول القمح فى مصر كانوا يتقاضون سعرا محليا أقل من نظيره بالأسعار العالمية ، وبالتالي تحملهم ضريبة غير مباشرة (ضريبة ضمنية) تتمثل فى الفرق بين صافى العائد مقوما بالأسعار المحلية ونظيره بالأسعار العالمية .

جدول رقم (٣) مصفوفة تحليل السياسة الزراعية لمحصول القمح خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٨)

نوع التقييم	إجمالي العائد بالجنيه	تكلفة مستلزمات الإنتاج بالجنيه	تكلفة الموارد المحلية بالجنيه	صافى العائد بالجنيه	القيمة المضافة بالجنيه
المالي	6650.19	742.44	3254.54	2653.21	5907.75
الاقتصادي	8534.35	805.57	3040.18	4688.6	7728.78
التحويلات	(1884.16)	(63.13)	214.36	(2035.39)	(1821.03)

الأرقام بين الأقواس سالبة

المصدر: جمعت و حسبت من بيانات الجدول رقم (١) ، (٢) .

٥- القيمة المضافة لمحصول القمح قدرت بحوالي ٥٩٠٧,٧٥ جنيه للفدان كمتوسط للفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٨) وهى تقل بحوالي ٢٣% عن نظيرتها المحسوبة بالقيمة الاقتصادية ، حيث بلغت القيمة الاقتصادية للقيمة المضافة حوالي ٧٧٢٨,٧٨ جنيه للفدان وبالتالي كان أثر تحويلات القيمة المضافة لمحصول القمح سالبة وقدرت بحوالي ١٨٢١,٠٣ جنيه للفدان وهو ما يشير إلى انخفاض كفاءة أداء النشاط الإنتاجي لمحصول القمح خلال فترة الدراسة .

٢- مصفوفة تحليل السياسات الزراعية لمحصول الذرة الشامية :

تشير بيانات الجدول رقم (٤) إلى نتائج مصفوفة تحليل السياسة الزراعية لمحصول الذرة الشامية فى مصر خلال فترة الدراسة ومنها يتضح أن :

١- إجمالي الإيرادات المالية المحققة لمحصول الذرة الشامية تقدر بحوالي ٥٧٦٥,٦٣ جنيه للفدان متوسط للفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٨) ، وهى تقل عن القيمة الاقتصادية المقومة لتلك الإيرادات بأسعار الحدود بحوالي ٢٥% حيث بلغت القيمة الاقتصادية لتلك الإيرادات حوالي ٧٦٨٩,٨٥ جنيه للفدان ، كما يتضح أن تحويلات العائد لمحصول الذرة الشامية كانت سالبة وتقدر بحوالي ١٩٢٤,٢٢ جنيه للفدان ، وهو ما يوضح أن منتجي محصول الذرة الشامية فى مصر كانوا يتقاضون سعرا محليا لمحصول الذرة الشامية أقل من نظيره بالأسعار العالمية .

٢- تكلفة مستلزمات الإنتاج لمحصول الذرة الشامية المتبادلة تجاريا (الأسمدة الكيماوية ، الأسمدة البلدية ، المبيدات ، التقاوي) تقدر بحوالي ٨٥٩,٠٧ جنيه للفدان متوسط للفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٨) ، وهى تقل عن التكلفة الاقتصادية لتلك المستلزمات بحوالي ٧% حيث بلغت التكلفة الاقتصادية حوالي ٩٢٤,٢٦ جنيه للفدان، كما يتبين أن تحويلات تلك التكلفة كانت موجبة لصالح المنتج الزراعي لمحصول الذرة الشامية حيث تحملت الدولة دعما لتلك المستلزمات يقدر بحوالي ٦٥,١٩جنيه للفدان كمحاولة لتشجيع منتجي محصول الذرة الشامية على زيادة المساحات الموجهة لإنتاجه

٣- تكلفة الموارد المحلية غير المتبادلة تجاريا لمحصول الذرة الشامية قدرت بحوالي ٢٩٧٠,١٦ جنيه للفدان كمتوسط للفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٨)، وهى تزيد عن التكلفة الاقتصادية بحوالي ١١,٨% والتى بلغت حوالي ٢٦٥٦,١ جنيه للفدان وهو ما يشير إلى تحمل المنتجين لضرائب ضمنية على تلك المدخلات يتزايد بإتباع السياسة الزراعية الحالية حيث بلغ أثر التحويل حوالي ٣١٤,٠٦ جنيه للفدان خلال فترة الدراسة.

٤- صافى العائد الفداني لمحصول الذرة الشامية يقدر بحوالي ١٩٣٦,٤ جنيه للفدان كمتوسط للفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٨) وهو يقل بحوالي ٥٢,٨% عن نظيره المحسوب بالقيمة الاقتصادية ،حيث بلغت القيمة الاقتصادية لصافى العائد الفداني حوالي ٤١٠٨,٤٩ جنيه للفدان وبالتالي فقد كان أثر تحويلات صافى العائد الفداني لمحصول الذرة الشامية سالبة وقدرت بحوالي ٢١٧٢,٠٩ جنيه للفدان وهو ما يؤكد أن منتجي محصول الذرة الشامية فى مصر كانوا يتقاضون سعرا محليا أقل من نظيره بالأسعار العالمية ، وبالتالي تحملهم ضريبة غير مباشرة (ضريبة ضمنية) تتمثل فى الفرق بين صافى العائد مقوما بالأسعار المحلية ونظيره بالأسعار العالمية .

٥- القيمة المضافة لمحصول الذرة الشامية قدرت بحوالي ٤٩٠٦,٥٦ جنيه للفدان كمتوسط للفترة (٢٠٠٠ –٢٠١٨) وهى تقل بحوالي ٢٧,٤% عن نظيرتها المحسوبة بالقيمة الاقتصادية ، حيث بلغت القيمة الاقتصادية للقيمة المضافة حوالي ٦٧٦٥,٥٩ جنيه للفدان وبالتالي كان أثر تحويلات القيمة المضافة لمحصول الذرة الشامية سالبة وقدرت بحوالي ١٨٥٩,٠٣ جنيه للفدان وهو مايشير إلى انخفاض كفاءة أداء النشاط الإنتاجي لمحصول الذرة الشامية خلال فترة الدراسة .

جدول رقم (٤) مصفوفة تحليل السياسة الزراعية لمحصول الذرة الشامية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٨)

نوع التقييم	إجمالي العائد بالجنيه	تكلفة مستلزمات الإنتاج بالجنيه	تكلفة الموارد المحلية بالجنيه	صافى العائد بالجنيه	القيمة المضافة بالجنيه
المالي	5765.63	859.07	2970.16	1936.4	4906.56
الاقتصادي	7689.85	924.26	2656.1	4108.49	6765.59
التحويلات	(1924.22)	(65.19)	314.06	(2172.09)	(1859.03)

الأرقام بين الأقواس سالبة

المصدر: جمعت و حسبت من بيانات الجدول رقم (١) ، (٢) .

٣- مصفوفة تحليل السياسات الزراعية لمحصول الأرز:

تشير بيانات الجدول رقم (٥) إلى نتائج مصفوفة تحليل السياسة الزراعية لمحصول الأرز فى مصر خلال فترة الدراسة ومنها يتضح أن :

١- إجمالي الإيرادات المالية المحققة لمحصول الأرز تقدر بحوالي ٦٨٧٢,٤٧ جنيه للفدان متوسط للفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٨) ، وهى تقل عن القيمة الاقتصادية المقومة لتلك الإيرادات بأسعار الحدود بحوالي ٢٥% حيث بلغت القيمة الاقتصادية لتلك الإيرادات حوالي ٩٢٠٧,٧٧ جنيه للفدان ، كما يتضح أن تحويلات العائد لمحصول الأرز كانت سالبة وتقدر بحوالي ٢٣٣٥,٣ جنيه للفدان ، وهو ما يوضح أن منتجي محصول الأرز فى مصر كانوا يتقاضون سعرا محليا لمحصول الأرز أقل من نظيره بالأسعار العالمية .

٢- تكلفة مستلزمات الإنتاج لمحصول الأرز المتبادلة تجاريا (الأسمدة الكيماوية، الأسمدة البلدية ، المبيدات، التقاوي) تقدر بحوالي ٦٩٢,٥٦ جنيه للفدان متوسط للفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٨) ، وهى تقل عن التكلفة الاقتصادية لتلك المستلزمات بحوالي ٨% حيث بلغت التكلفة الاقتصادية حوالي ٧٥٩,٨٨ جنيه للفدان، كما يتبين أن تحويلات تلك التكلفة كانت موجبة لصالح المنتج الزراعي لمحصول الأرز حيث تحملت الدولة دعما لتلك المستلزمات يقدر بحوالي ٦٧,٣٢ جنيه للفدان كمحاولة لتشجيع منتجي محصول الأرز على زيادة المساحات الموجهة لإنتاجه .

٣- تكلفة الموارد المحلية غير المتبادلة تجاريا لمحصول الأرز قدرت بحوالي ٣٥٦٩,٤٨ جنيه للفدان كمتوسط للفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٨) ، وهى تزيد عن التكلفة الاقتصادية بحوالي ٨% والتى بلغت حوالي ٣٢٩٤,٣٧ جنيه للفدان وهو مايشير إلى تحمل المنتجين لضرائب ضمنية على تلك المدخلات يتزايد بإتباع السياسة الزراعية الحالية حيث بلغ أثر التحويل حوالي ٢٧٥,١١ جنيه للفدان خلال فترة الدراسة .

٤- صافى العائد الفداني لمحصول الأرز يقدر بحوالي ٢٦١٠,٤٣ جنيه للفدان كمتوسط للفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٨) وهو يقل بحوالي ٤٩% عن نظيرة المحسوب بالقيمة الاقتصادية ،حيث بلغت القيمة الاقتصادية لصافى العائد الفداني حوالي ٥١٥٣,٥٢ جنيه للفدان وبالتالي فقد كان أثر تحويلات صافى العائد الفداني لمحصول الأرز سالبة وقدرت بحوالي ٢٥٤٣,٠٩ جنيه للفدان وهو ما يؤكد أن منتجي محصول الأرز فى مصر كانوا يتقاضون سعرا محليا أقل من نظيره بالأسعار العالمية ، وبالتالي تحملهم ضريبة غير مباشرة (ضريبة ضمنية) تتمثل فى الفرق بين صافى العائد مقوما بالأسعار المحلية ونظيره بالأسعار العالمية.

جدول رقم (٥) مصفوفة تحليل السياسة الزراعية لمحصول الأرز خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٨)

نوع التقييم	إجمالي العائد بالجنيه	تكلفة مستلزمات الإنتاج بالجنيه	تكلفة الموارد المحلية بالجنيه	صافى العائد بالجنيه	القيمة المضافة بالجنيه
المالي	6872.47	692.56	3569.48	2610.43	6179.91
الاقتصادي	9207.77	759.88	3294.37	5153.52	8447.89
التحويلات	(2335.3)	(67.32)	275.11	(2543.09)	(2267.98)

الأرقام بين الأقواس سالبة

المصدر: جمعت و حسبت من بيانات الجدول رقم (١) ، (٢) .

٥- القيمة المضافة لمحصول الأرز قدرت بحوالي ٦١٧٩,٩١ جنيه للفدان كمتوسط للفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٨) وهى تقل بحوالي ٢٦% عن نظيرتها المحسوبة بالقيمة الاقتصادية ، حيث بلغت القيمة الاقتصادية للقيمة المضافة حوالي ٨٤٤٧,٨٩ جنيه للفدان وبالتالي كان أثر تحويلات القيمة المضافة لمحصول الأرز سالبة وقدرت بحوالي ٢٢٦٧,٩٨ جنيه للفدان .

٤- مصفوفة تحليل السياسات الزراعية لمحصول قصب السكر :

تشير بيانات الجدول رقم (٦) إلى نتائج مصفوفة تحليل السياسة الزراعية لمحصول قصب السكر فى مصر خلال فترة الدراسة ومنها يتضح أن :

١- إجمالي الإيرادات المالية المحققة لمحصول قصب السكر تقدر بحوالي ١٤٥٣٨,٧ جنيه للفدان متوسط للفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٨) ، وهى تقل عن القيمة الاقتصادية المقومة لتلك الإيرادات بأسعار الحدود بحوالي ١٢% حيث بلغت القيمة الاقتصادية لتلك الإيرادات حوالي ١٦٥٧٤,١١ جنيه للفدان ، كما يتضح أن تحويلات العائد لمحصول قصب السكر كانت سالبة وتقدر بحوالي ٢٠٣٥,٤١ جنيه للفدان ، وهو ما يوضح أن منتجي محصول قصب السكر فى مصر كانوا يتقاضون سعرا محليا لمحصول قصب السكر أقل من نظيره بالأسعار العالمية .

٢- تكلفة مستلزمات الإنتاج لمحصول قصب السكر المتبادلة تجاريا (الأسمدة الكيماوية ، الأسمدة البلدية ، المبيدات ، التقاوي) تقدر بحوالي ١٦٣٧,٧ جنيه للفدان متوسط للفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٨) ، وهى تقل عن التكلفة الاقتصادية لتلك المستلزمات بحوالي ٧,٧% حيث بلغت التكلفة الاقتصادية حوالي ١٧٧٤,٨٩ جنيه للفدان ، كما يتبين أن تحويلات تلك التكلفة كانت موجبة لصالح المنتج الزراعي لمحصول قصب السكر حيث تحملت الدولة دعما لتلك المستلزمات يقدر بحوالي ١٣٧,١٩ جنيه للفدان كمحاولة لتشجيع منتجي محصول قصب السكر على زيادة المساحات الموجهة لإنتاجه .

٣- تكلفة الموارد المحلية غير المتبادلة تجاريا لمحصول قصب السكر قدرت بحوالي ٥٧٠٩,٠٥ جنيه للفدان كمتوسط للفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٨) ، وهى تزيد عن التكلفة الاقتصادية بحوالي ٨% والتى بلغت حوالي ٥٢٨٥,٢ جنيه للفدان وهو مايشير إلى تحمل المنتجين لضرائب ضمنية على تلك المدخلات يتزايد بإتباع السياسة الزراعية الحالية حيث بلغ أثر التحويل حوالي ٤٢٣,٨٥ جنيه للفدان خلال فترة الدراسة .

٤- صافى العائد الفداني لمحصول قصب السكر يقدر بحوالي ٧١٩١,٩٥ جنيه للفدان كمتوسط للفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٨) وهو يقل بحوالي ٢٤% عن نظيره المحسوب بالقيمة الاقتصادية ، حيث بلغت القيمة الاقتصادية لصافى العائد الفداني حوالي ٩٥١٤,٠٢ جنيه للفدان وبالتالي فقد كان أثر تحويلات صافى العائد الفداني لمحصول قصب السكر سالبة وقدرت بحوالي ٢٣٢٢,٢٥ جنيه للفدان وهو ما يؤكد أن منتجي محصول قصب السكر فى مصر كانوا يتقاضون سعرا محليا أقل من نظيره بالأسعار العالمية ، وبالتالي تحملهم ضريبة غير مباشرة (ضريبة ضمنية) تتمثل فى الفرق بين صافى العائد مقوما بالأسعار المحلية ونظيره بالأسعار العالمية .

جدول رقم (٦) مصفوفة تحليل السياسة الزراعية لمحصول قصب السكر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٨)

نوع التقييم	إجمالي العائد بالجنيه	تكلفة مستلزمات الإنتاج بالجنيه	تكلفة الموارد المحلية بالجنيه	صافى العائد بالجنيه	القيمة المضافة بالجنيه
المالي	14538.7	1637.7	5709.05	7191.95	12901
الاقتصادي	16574.11	1774.89	5285.2	9514.02	14799.22
التحويلات	(2035.41)	(137.19)	423.85	(2322.25)	(1898.22)

الأرقام بين الأقواس سالبة

المصدر: جمعت و حسبت من بيانات الجدول رقم (١) ، (٢) .

٥- القيمة المضافة لمحصول قصب السكر قدرت بحوالي ١٢٩٠١ جنيه للفدان كمتوسط للفترة (٢٠٠٠ -٢٠١٨) وهى تقل بحوالي ١٢,٨% عن نظيرتها المحسوبة بالقيمة الاقتصادية ، حيث بلغت القيمة الاقتصادية للقيمة المضافة حوالي ١٤٧٩٩,٢٢ جنيه للفدان وبالتالي كان أثر تحويلات القيمة المضافة لمحصول قصب السكر سالبة وقدرت بحوالي ١٨٩٨,٢٢ جنيه للفدان خلال فترة الدراسة .

رابعاً: مقاييس الحماية والميزة النسبية لمحاصيل الدراسة :

توضح بيانات الجدول رقم (٧) نتائج قياس كل من معامل الحماية الأسمى للمنتج ، ومعامل الحماية الأسمى للمدخلات المتبادلة تجاريا ، ومعامل الحماية الفعال ، ومعامل تكلفة الموارد المحلية بالنسبة لمحاصيل القمح والذرة الشامية والأرز وقصب السكر كمتوسط للفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٨) ومنها يتضح أن :

١- بالنسبة لمحصول القمح :

أ- معامل الحماية الأسمى للإنتاج :

يستخدم معامل الحماية الأسمى للإنتاج للتعرف على مدى إنحراف الأسعار المحلية عن الأسعار العالمية وبالتالي قياس أثر تدخل الحكومة فى السياسة السعرية لحماية الإنتاج المحلى سواء بدعم المنتج أو فرض ضرائب غير مباشرة عليه . وقد تبين من نتائج الجدول رقم (٧) أن معامل الحماية الأسمى لإنتاج محصول القمح خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٨) قد بلغ نحو ٠,٧٧ مما يوضح عدم وجود سياسة إنتاجية عادلة خلال تلك الفترة نظرا لإنخفاض قيمة هذا المعامل عن الواحد الصحيح ، الأمر الذى يعنى أن المنتجين يتحملوا ضرائب ضمنية ودعما للمستهلك يمثل نحو ٢٣% من قيمة الناتج بالأسعار العالمية والمقدرة بحوالي ٨٥٣٤,٣٥ جنيه للفدان ، أى أن المنتج يتحمل عبء يبلغ قيمته حوالي ١٨٨٤,١٦ جنبه للفدان خلال فترة الدراسة ، ويبين ذلك تخلى الدولة عن التدخل بسياسات سعرية لحماية الإنتاج المحلى لمحصول القمح ، ممايعنى أن تلك السياسات التى انتهجت خلال فترة الدراسة لمنتجي القمح فى غير صالح منتجي هذا المحصول بالنسبة لأسعار المنتجات. الأمر الذى يلزم معه حماية المزارع بزيادة قيمة الإنتاج من خلال العمل على زيادة الإنتاجية الفدانية بإستخدام الأصناف المحسنة عالية الإنتاج واتباع الحزم التكنولوجية الحديثة.

ب- معامل الحماية الأسمى للمدخلات الإنتاجية :

يعكس معامل الحماية الأسمى للمدخلات الإنتاجية أثر السياسة الزراعية على مستلزمات الإنتاج من خلال الدعم التى تقدمه الدولة لتلك المستلزمات ، حيث توضح نتائج الجدول رقم (٧) أن قيمة معامل الحماية الأسمى للمدخلات محصول القمح بلغت حوالي ٠,٩٢ جنيه للفدان خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠- ٢٠١٨) ، مما يوضح الانخفاض الواضح فى حجم الدعم الذى تقدمه الدولة لمستلزمات الإنتاج حيث اقتربت قيمة هذا المعامل من الواحد الصحيح ، مما يعنى اقتراب أسعار مستلزمات الإنتاج لمحصول القمح من نظيره العالمي، ويقدر حجم الدعم لمحصول القمح بحوالي ٨% من السعر العالمي لهذه المستلزمات والبالغ حوالي ٨٠٥,٥٧ جنيه خلال فترة الدراسة ، هذا مما يعنى أن السياسة الزراعية الحالية قد جاءت فى غير صالح منتجي ذلك المحصول بالنسبة لأسعار مستلزمات الإنتاج .

ج- معامل الحماية الفعال :

توضح نتائج الجدول رقم (٧) أن قيمة معامل الحماية الفعال لمحصول القمح خلال فتر الدراسة (٢٠٠٠ – ٢٠١٨) تقل عن الواحد الصحيح حيث بلغت حوالي ٠,٧٦ وهو ما يشير إلى أن المزارع لا يحصل إلا على حوالي ٧٦% من القيمة المضافة للمحصول بالأسعار العالمية ، ويتحمل ضرائب ضمنية ودعما للمستهلك تمثل نحو٢٤% بقيمة تقدر بحوالي ١٨٢١,٠٣ جنيه للفدان خلال فترة الدراسة ويبين ذلك عدم وجود توازن بين قيمة الضرائب الضمنية التى يتحملها مزارعو القمح وقيمة الدعم الذى تقدمه الدولة لتوفير مستلزمات الإنتاج حيث فاقت نسبة الضرائب الضمنية نسبة دعم مستلزمات الإنتاج، مما يعنى أن هذا

المحصول لم يتمتع بحماية خلال فترة الدراسة ، وهو الأمر الذى يفسر إنخفاض أو عدم زيادة المساحات المخصصة لإنتاج محصول القمح .

د- معامل تكلفة الموارد المحلية (الميزة النسبية) :

توضح نتائج الجدول رقم (٧) أثر السياسة الزراعية على الميزة النسبية لمحصول القمح خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠ -٢٠١٨) حيث تبين أن معامل الميزة النسبية (معامل تكلفة الموارد) لمحصول القمح بلغ ٠,٣٩ وهو مايشير إلى وجود ميزة نسبية لمصر فى إنتاج محصول القمح فى الأسواق العالمية ، ويبين أن إنتاج محصول القمح محليا يعد افضل من الاعتماد على استيراده من الخارج .

بالنسبة لمحصول الذرة الشامية :

أ- معامل الحماية الأسمى للإنتاج :

وقد تبين من نتائج الجدول رقم (٧) أن معامل الحماية الأسمى لإنتاج محصول الذرة الشامية خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٨) قد بلغ نحو ٠,٧٥ . مما يوضح عدم وجود سياسة إنتاجية عادلة خلال تلك الفترة نظرا لإنخفاض قيمة هذا المعامل عن الواحد الصحيح ، الأمر الذى يعنى أن المنتجين يتحملوا ضرائب ضمنية ودعما للمستهلك يمثل نحو ٢٥% من قيمة الناتج بالأسعار العالمية والمقدرة بحوالي ٧٦٨٩,٨٥ جنيه للفدان ، أى أن المنتج يتحمل عبء يبلغ قيمته حوالي ١٩٢٤,٢٢ جنبه للفدان خلال فترة الدراسة ، ويبين ذلك تخلى الدولة عن التدخل بسياسات سعرية لحماية الإنتاج المحلى لمحصول الذرة الشامية ، ممايعنى أن تلك السياسات التى انتهجت خلال فترة الدراسة لمنتجي الذرة الشامية فى غير صالح منتجي هذا المحصول بالنسبة لأسعار المنتجات . الأمر الذى يلزم معه حماية المزارع بزيادة قيمة الإنتاج من خلال العمل على استخدام الأصناف المحسنة عالية الإنتاج واتباع الحزم التكنولوجية الحديثة .

ب- معامل الحماية الأسمى للمدخلات الإنتاجية :

يعكس معامل الحماية الأسمى للمدخلات الإنتاجية أثر السياسة الزراعية على مستلزمات الإنتاج من خلال الدعم التى تقدمه الدولة لتلك المستلزمات ، حيث توضح نتائج الجدول رقم (٧) أن قيمة معامل الحماية الأسمى للمدخلات محصول الذرة الشامية بلغت حوالي ٠,٩٣ جنيه للفدان خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠ – ٢٠١٨) ، مما يوضح الانخفاض الواضح فى حجم الدعم الذى تقدمه الدولة لمستلزمات الإنتاج حيث اقتربت قيمة هذا المعامل من الواحد الصحيح ، مما يعنى اقتراب أسعار مستلزمات الإنتاج لمحصول الذرة الشامية من نظيره العالمي ، ويقدر حجم الدعم لمحصول الذرة الشامية بحوالي٧% من السعر العالمي لهذه المستلزمات والبالغ حوالي ٩٢٤,٢٦ جنيه خلال فترة الدراسة ، هذا مما يعنى أن السياسة الزراعية الحالية قد جاءت فى غير صالح منتجي ذلك المحصول بالنسبة لأسعار مستلزمات الإنتاج.

جدول رقم (٧) نتائج معاملات الحماية الاسمية الفعالة و الميزة النسبية لأهم المحاصيل الرئيسية في مصر لمتوسط الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٨)

المحصول	معامل الحماية الأسمى للمنتج (NPCO)			معامل الحماية الأسمى للمدخلات المتبادلة تجاريا (NPCI)			معامل الحماية الفعال (EPC)			تكلفة الموارد المحلية (DRC)
	القيمة	الدعم أو الضرائب		القيمة	الدعم أو الضرائب		القيمة	الدعم أو الضرائب		
		%	جنيه/فدان		%	جنيه/فدان		%	جنيه/فدان	
القمح	0.77	23	1884.16	0.92	8	63.13	0.76	24	1821.03	0.39
الذرة الشامية	0.75	25	1924.22	0.93	7	65.19	0.72	28	1859.03	0.39
الأرز	0.74	26	2335.3	0.91	9	67.32	0.73	27	2267.98	0.38
قصب السكر	0.87	13	2035.41	0.92	8	137.19	0.87	13	1898.22	0.35

المصدر: جمعت و حسبت من الجدول (٣) ، (٤) ، (٥) ، (٦)

ج- معامل الحماية الفعال :

توضح نتائج الجدول رقم (٧) أن قيمة معامل الحماية الفعال لمحصول الذرة الشامية خلال فتر الدراسة (٢٠٠٠ – ٢٠١٨) تقل عن الواحد الصحيح حيث بلغت حوالي ٠,٧٢ وهو ما يشير إلى أن المزارع لا يحصل إلا على حوالي ٧٢% من القيمة المضافة للمحصول بالأسعار العالمية ، ويتحمل ضرائب ضمنية ودعما للمستهلك تمثل نحو٢٨% بقيمة تقدر بحوالي١٨٥٩,٠٣ جنيه للفدان خلال فترة الدراسة ويبين ذلك عدم وجود توازن بين قيمة الضرائب الضمنية التى يتحملها مزارعوا الذرة الشامية وقيمة الدعم الذى تقدمه الدولة لتوفير مستلزمات الإنتاج حيث فاقت نسبة الضرائب الضمنية نسبة دعم مستلزمات الإنتاج، مما يعنى أن هذا المحصول لم يتمتع بحماية خلال فترة الدراسة ، وهو الأمر الذى يفسر إنخفاض أو عدم زيادة المساحات المخصصة لإنتاج محصول الذرة الشامية .

د- معامل تكلفة الموارد المحلية (الميزة النسبية) :

توضح نتائج الجدول رقم (٧) أثر السياسة الزراعية على الميزة النسبية لمحصول الذرة الشامية خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠ –٢٠١٨) حيث تبين أن معامل الميزة النسبية (معامل تكلفة الموارد) لمحصول الذرة الشامية بلغ ٠,٣٩ وهو مايشير إلى وجود ميزة نسبية لمصر فى إنتاج محصول الذرة الشامية فى الأسواق العالمية، ويبين أن إنتاج محصول الذرة الشامية محليا يعد أفضل من الاعتماد على استيراده من الخارج .

٣- بالنسبة لمحصول الأرز :

أ- معامل الحماية الأسمى للإنتاج :

تبين من نتائج الجدول رقم (٧) أن معامل الحماية الأسمى لإنتاج محصول الأرز خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٨) قد بلغ نحو ٠,٧٤ مما يوضح عدم وجود سياسة إنتاجية عادلة خلال تلك الفترة نظرا لإنخفاض قيمة هذا المعامل عن الواحد الصحيح ، الأمر الذى يعنى أن المنتجين يتحملوا ضرائب ضمنية ودعما للمستهلك يمثل نحو ٢٦% من قيمة الناتج بالأسعار العالمية والمقدرة بحوالي ٩٢٠٧,٧٧ جنيه للفدان ، أى أن المنتج يتحمل عبء يبلغ قيمته حوالي ٢٣٣٥,٣ جنبه للفدان خلال فترة الدراسة ، ويبين ذلك تخلى الدولة عن التدخل بسياسات سعرية لحماية الإنتاج المحلى لمحصول الأرز ، مما يعنى أن تلك السياسات التى انتهجت خلال فترة الدراسة لمنتجي الأرز فى غير صالح منتجي هذا المحصول بالنسبة لأسعار المنتجات . الأمر الذى يلزم معه حماية المزارع بزيادة قيمة الإنتاج من خلال العمل على زيادة الإنتاجية الفدانية بإستخدام الأصناف المحسنة عالية الإنتاج وتكثيف دور الإرشاد .

ب- معامل الحماية الأسمى للمدخلات الإنتاجية :

يعكس معامل الحماية الأسمى للمدخلات الإنتاجية أثر السياسة الزراعية على مستلزمات الإنتاج من خلال الدعم التى تقدمه الدولة لتلك المستلزمات ، حيث توضح نتائج الجدول رقم (٧) أن قيمة معامل الحماية الأسمى للمدخلات محصول الأرز بلغت حوالي ٠,٩١ جنيه للفدان خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠- ٢٠١٨) ، مما يوضح الانخفاض الواضح فى حجم الدعم الذى تقدمه الدولة لمستلزمات الإنتاج حيث اقتربت قيمة هذا المعامل من الواحد الصحيح، مما يعنى اقتراب أسعار مستلزمات الإنتاج لمحصول الأرز من نظيره العالمي، ويقدر حجم الدعم لمحصول الأرز بحوالي ٩% من السعر العالمي لهذه المستلزمات والبالغ حوالي ٧٥٩,٨٨ جنيه خلال فترة الدراسة ، هذا مما يعنى أن السياسة الزراعية الحالية قد جاءت فى غير صالح منتجي ذلك المحصول بالنسبة لأسعار مستلزمات الإنتاج .

ج- معامل الحماية الفعال :

توضح نتائج الجدول رقم (٧) أن قيمة معامل الحماية الفعال لمحصول الأرز خلال فتر الدراسة (٢٠٠٠ – ٢٠١٨) تقل عن الواحد الصحيح حيث بلغت حوالي ٠,٧٣ وهو ما يشير إلى أن المزارع

لايحصل إلا على حوالي ٧٣% من القيمة المضافة للمحصول بالأسعار العالمية ، ويتحمل ضرائب ضمنية ودعما للمستهلك تمثل نحو٢٧% بقيمة تقدر بحوالي ٢٢٦٧,٩٨ جنيه للفدان خلال فترة الدراسة وينبين عدم وجود توازن بين قيمة الضرائب الضمنية التى يتحملها مزارعوا الأرز وقيمة الدعم الذى تقدمه الدولة لتوفير مستلزمات الإنتاج حيث فاقت نسبة الضرائب الضمنية نسبة دعم مستلزمات الإنتاج، مما يعنى أن هذا المحصول لم يتمتع بحماية خلال فترة الدراسة ، وهو الأمر الذى يفسر إنخفاض أو عدم زيادة المساحات المخصصة لإنتاج محصول الأرز .

د- معامل تكلفة الموارد المحلية (الميزة النسبية) :

توضح نتائج الجدول رقم (٧) أثر السياسة الزراعية على الميزة النسبية لمحصول الأرز خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠ -٢٠١٨) حيث تبين أن معامل الميزة النسبية (معامل تكلفة الموارد) لمحصول الأرز بلغ ٠,٣٨ وهو مايشير إلى وجود ميزة نسبية لمصر فى إنتاج محصول الأرز فى الأسواق العالمية ، ويبين أن إنتاج محصول الأرز محليا يعد افضل من الاعتماد على استيراده من الخارج .

٤- بالنسبة لمحصول قصب السكر :

أ- معامل الحماية الأسمى للإنتاج :

اتضح من نتائج الجدول رقم (٧) أن معامل الحماية الأسمى لإنتاج محصول قصب السكر خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٨) قد بلغ نحو ٠,٨٧ مما يوضح عدم وجود سياسة إنتاجية عادلة خلال تلك الفترة نظرا لإنخفاض قيمة هذا المعامل عن الواحد الصحيح ، الأمر الذى يعنى أن المنتجين يتحملوا ضرائب ضمنية ودعما للمستهلك يمثل نحو ١٣% من قيمة الناتج بالأسعار العالمية والمقدرة بحوالي ١٦٥٧٤,١١ جنيه للفدان، أى أن المنتج يتحمل عبء يبلغ قيمته حوالي ٢٠٣٥,٤١ جنيه للفدان خلال فترة الدراسة ، ويبين ذلك تخلى الدولة عن التدخل بسياسات سعرية لحماية الإنتاج المحلى لمحصول قصب السكر، مما يعنى أن تلك السياسات التى انتهجت خلال فترة الدراسة لمنتجي قصب السكر فى غير صالح منتجي هذا المحصول بالنسبة لأسعار المنتجات. الأمر الذى يلزم معه حماية المزارع بزيادة قيمة الإنتاج من خلال العمل على زيادة الإنتاجية الفدانية بإستخدام الأصناف المحسنة عالية الإنتاج .

ب- معامل الحماية الأسمى للمدخلات الإنتاجية:

يعكس معامل الحماية الأسمى للمدخلات الإنتاجية أثر السياسة الزراعية على مستلزمات الإنتاج من خلال الدعم التى تقدمه الدولة لتلك المستلزمات ، حيث توضح نتائج الجدول رقم (٧) أن قيمة معامل الحماية الأسمى للمدخلات محصول قصب السكر بلغت حوالي ٠,٩٢ جنيه للفدان خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠ – ٢٠١٨) ، مما يوضح الانخفاض الواضح فى حجم الدعم الذى تقدمه الدولة لمستلزمات الإنتاج حيث اقتربت قيمة هذا المعامل من الواحد الصحيح ، مما يعنى اقتراب أسعار مستلزمات الإنتاج لمحصول قصب السكر من نظيره العالمي ، ويقدر حجم الدعم لمحصول قصب السكر بحوالي ٨% من السعر العالمي لهذه المستلزمات والبالغ حوالي ١٧٧٤,٨٩ جنيه خلال فترة الدراسة ، هذا مما يعنى أن السياسة الزراعية الحالية قد جاءت فى غير صالح منتجي ذلك المحصول بالنسبة لأسعار مستلزمات الإنتاجية

ج- معامل الحماية الفعال :

توضح نتائج الجدول رقم (٧) أن قيمة معامل الحماية الفعال لمحصول قصب السكر خلال فتر الدراسة (٢٠٠٠ – ٢٠١٨) تقل عن الواحد الصحيح حيث بلغت حوالي ٠,٨٧ وهو ما يشير إلى أن المزارع لايحصل إلا على حوالي ٨٧% من القيمة المضافة للمحصول بالأسعار العالمية ، ويتحمل ضرائب ضمنية ودعما للمستهلك تمثل نحو١٣% بقيمة تقدر بحوالي ١٨٩٨,٢٢ جنيه للفدان خلال فترة الدراسة ويبين ذلك عدم وجود توازن بين قيمة الضرائب الضمنية التى يتحملها مزارعوا قصب السكر وقيمة الدعم الذى تقدمه

الدولة لتوفير مستلزمات الإنتاج حيث فاقت نسبة الضرائب الضمنية نسبة دعم مستلزمات الإنتاج، مما يعنى أن هذا المحصول لم يتمتع بحماية خلال فترة الدراسة ، وهو الأمر الذى يفسر إنخفاض أو عدم زيادة المساحات المخصصة لإنتاج محصول قصب السكر.

د- معامل تكلفة الموارد المحلية (الميزة النسبية) :

توضح نتائج الجدول رقم (٧) أثر السياسة الزراعية على الميزة النسبية لمحصول قصب السكر خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠ -٢٠١٨) حيث تبين أن معامل الميزة النسبية (معامل تكلفة الموارد) لمحصول قصب السكر بلغ ٠,٣٥ وهو مايشير إلى وجود ميزة نسبية لمصر فى إنتاج محصول قصب السكر فى الأسواق العالمية ، ويبين أن إنتاج محصول قصب السكر محليا يعد افضل من الاعتماد على استيراده من الخارج . ووفقا لهذه المعاملات يعد إنتاج القمح والذرة الشامية والأرز وقصب السكر محليا مؤشر لتوجيه أولويات السياسة الزراعية نحو التوسع فى إنتاج تلك المحاصيل سواء على حساب بعضها أو على حساب المحاصيل الأخرى .

من الإستعراض السابق لمصفوفة تحليل السياسة الزراعية والنتائج والمؤشرات المستنتجة منها يتضح أن السياسات الزراعية التى تم إتباعها على محاصيل الدراسة (القمح والذرة الشامية والأرز وقصب السكر) خلال فترة الدراسة لم تكن فى صالح المنتجين لوجود ضرائب ضمنية عالية ، مما أدى إلى انخفاض الحافز لدى المنتج وعزوفه عن زراعة هذه المحاصيل المهمة ، ورغم الأثر الإيجابى للسياسة الزراعية فى جانب الإيرادات إلا لم يكن لها أثرا فعالا فى جانب مستلزمات الإنتاج نتيجة دخول القطاع الخاص فى تجارة تلك المستلزمات وخروج الدولة من مجال دعم تلك المستلزمات .

الملخص :

اتجهت السياسة الزراعية وخاصة السعرية فى مصر فى السنوات الأخيرة إلى إحداث بعض التغيرات الهيكلية بهدف تعظيم العائد الاقتصادي فى ظل المحددات الاقتصادية المحلية والمتغيرات العالمية ، ويتوقف تحقيق ذلك فى مدى تقارب الأسعار المحلية مع نظيرتها العالمية سواء للإنتاج أو مستلزماته، واستهدف البحث التعرف على الاختلافات السعرية بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية وقياس تأثير تلك الاختلافات على كل من المنتج والمستهلك من خلال تقدير مصفوفة تحليل السياسة الزراعية للتعرف على مؤشرات الحماية السعرية للمنتج والمستهلك وكذلك الميزة النسبية فى إنتاج محاصيل القمح والذرة الشامية والأرز وقصب السكر كأهم المحاصيل الإستراتيجية فى مصر .

وقد بينت نتائج التحليل المالي والاقتصادي لبنود التكاليف إنتاج محاصيل القمح والذرة الشامية والأرز وقصب السكر خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٨) تفوق التقييم المالي عن التقييم الاقتصادي لاجور العمال المستخدمة فى إنتاج تلك المحاصيل ، فى حين تبين تفوق التقييم الاقتصادي عن التقييم المالي لكل من أجور الآلات وتكاليف مستلزمات الإنتاج لمحاصيل الدراسة .

وقد تبين من نتائج تحليل مصفوفة السياسة الزراعية لمحاصيل الدراسة أن قيمة معامل الحماية الإسمية للمنتجات لمحاصيل القمح والذرة الشامية والأرز وقصب السكر يتحمل منتجوها ضرائب ضمنية تتمثل فى الفرق بين الأسعار المزرعية الحالية وأسعار الحدود لتلك المحاصيل وبلغت نسبة تلك الضريبة الضمنية حوالي ٢٣%، ٢٥%، ٢٦% ، ١٣% من السعر العالمي لكل محصول على الترتيب ، كما أشار معامل الحماية الأسمى لمستلزمات الإنتاج والمستخدمة فى إنتاج محاصيل القمح والذرة الشامية والأرز وقصب السكر إلى أن قيمة هذا المعامل كانت أقل من الواحد الصحيح بالنسبة لجميع المحاصيل موضع الدراسة حيث بلغت حوالي ٠,٩٢ ، ٠,٩٣ ، ٠,٩١ ، ٠,٩٢ بالنسبة لمحاصيل الدراسة على الترتيب . وهذا يشير أن الدولة تتحمل بعضاً من قيمة تكاليف المستلزمات فى صورة دعم للمستلزمات الإنتاج .

بينما اتضح أن قيمة معامل الحماية الفعال لمحاصيل القمح والذرة الشامية والأرز وقصب السكر قد بلغت حوالي ٠,٧٦ ، ٠,٧٢ ، ٠,٧٣ ، ٠,٨٧ لكل محصول على الترتيب مما يوضح ان القيمة المضافة لتلك المحاصيل بالأسعار المحلية تقل عن نظيرتها المقيمة بأسعار الحدود مما يؤكد على أن هناك ضرائب ضمنية على منتجي هذه المحاصيل خلال فترة الدراسة بلغت نحو ٢٤%، ٢٨%، ٢٧%، ١٣% على الترتيب بقيمة تقدر حوالي ١٨٢١,٠٣، ١٨٥٩,٠٣، ٢٢٦٧,٩٨، ١٨٩٨,٢٢ جنيه للفدان ، وبالتالي عدم وجود توازن بين قيمة الضرائب الضمنية التى يتحملها منتجين تلك المحاصيل وقيمة الدعم الذى تقدمه الدولة لتوفير مستلزمات إنتاجها ، حيث فاقت نسب الضرائب الضمنية نسب دعم مستلزمات الإنتاج مما يدل على معاناة منتجوا تلك المحاصيل من حماية سالبة من الدولة لإنتاجها ، وهو الأمر الذى يفسر إنخفاض أو عدم زيادة المساحات المخصصة لإنتاج تلك المحاصيل .

وتبين أن معامل الميزة النسبية أوتكلفة الموارد المحلية لمحاصيل موضع الدراسة قد بلغ أقل من الواحد الصحيح مما يعنى تمتع محاصيل الدراسة بميزة نسبية أى إنتاج المحاصيل الأربعة محلياً يعد أفضل من الاعتماد على استيرادها .

توصى الدراسة بضرورة قيام الحكومة بتوفير الأسمدة بأنواعها المختلفة للمزارعين بالمعدلات التى تتناسب مع الإحتياجات الفعلية لمحاصيل الدراسة ، وفى التوقيت المناسب ، وبأسعار تقترب من تكلفتها الحقيقية دون الأخذ فى الاعتبار التغيرات التى تطرأ على الأسعار العالمية . وتشجيع منتجي محاصيل القمح والذرة الشامية والأرز وقصب السكر بالتوسع فى زراعة تلك المحاصيل عن طريق الاعلان مقدماً قبل موعد زراعتها بوقت كاف عن الحد الأدنى لأسعار توريدها بما يتناسب مع الأسعار العالمية ويحقق لهم صافى عائد مجزى .

المراجع :

١- أحمد أبورواش طلبة (دكتور) ، عبير على كامل (دكتور) ، أثر السياسات السعرية الزراعية على محصول القمح فى مصر، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي ، المجلد الرابع والعشرون ، العدد الرابع، ديسمبر، ٢٠١٤

٢- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، نشرة التجارة الخارجية ، أعداد متفرقة .

٣- حسام الدين محمد محمد صديق (دكتور)، تحليل السياسات الزراعية لمحصولى القمح والذرة الشامية فى مصر، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد السادس والعشرون، العدد الرابع، ديسمبر، ٢٠١٦.

٤- عادل محمد مصطفى (دكتور) وأخرون ، دور السياسات الزراعية فى توجيه إنتاج أهم محاصيل الحبوب الرئيسية فى مصر ، ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي ، المجلد الخامس والعشرون ، العدد الرابع ، ديسمبر ، ٢٠١٥ .

٥- شريف محمد سمير (دكتور) ، الآثار الاقتصادية لسياسة الاصلاح الاقتصادي على منتجوا ومستهلكى أهم محاصيل الحبوب فى مصر ، المؤتمر السادس عشر للاقتصاديين الزراعين ، السياسة الاقتصادية فى قطاع الحبوب فى مصر ، أكتوبر ،٢٠٠٨ .

٦- هشام أحمد عبد الرحيم (دكتور) ، محمد السيد النمكى (دكتور) ، دراسة اقتصادية لأثر بعض السياسات على محصولى القطن والأرز، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الثامن والعشرون، العدد الثانى، يونيو، ٢٠١٨

٧- وليد عمر عبد الحميد نصار (دكتور)، دراسة قياسة لأثر السياسات الزراعية على إنتاج محصول الذرة الشامية فى مصر، مجلة المنصورة للبحوث الزراعية الاقتصادية والاجتماعية، العدد (٨)، أغسطس، ٢٠١٠ .

٨- وليد عمر عبد الحميد نصار (دكتور) وأخرون ، أثر التحولات الزراعية على إنتاج محصول قصب السكر فى مصر، مجلة المنصورة للبحوث الزراعية الاقتصادية والاجتماعية، العدد (٥)، مايو، ٢٠١٤.

٩- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، قطاع الشئون الاقتصادية ، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، نشرة الاقتصاد الزراعي ، أعداد متفرقة .

10- Bale ,MD., and Lutz ,E., " Price Distortion and their Effects : An international Comparison " Amer.J,.Agr. Econ , vol.63, No.1.Feb ., 1981 .

11- Monke, F,A , and S,R,Pearson ,1989 The Policy Analysis Matrix for Agricultural Development. Ithaca and London : Cornell University Press .

12- Nelson, C,G., and M.Panggabean 1991, " The Costs of Indonesian Sugar Policy,. Policy Analysis Matrix Approach" American Journal of Agricultural Economics.

13- World Bank. The Economic of Project Analysis Washington D.C.1991.

An Economic Study to Evaluate the Impact of the Government Intervention Policies on some Agricultural Crops

Dr. Manal Mohamed Salah ElSafty **Dr. Mona Saleh Emam Mohamed**

Summary:

Egypt in recent years made some structural changes in agricultural policy and especially the price policy in order to maximize economic return throughout the economic determinants of local and global variables and to achieve this Egypt depends on the extent of convergence of domestic prices with global counterparts both for production or its requirements .

The research aims to recognize the price difference between the domestic prices and the global prices and measuring the effect of these differences on both the producer and the consumer through estimating an agricultural policy analysis matrix to recognize the indicators for the producer and the consumer price protection , likewise , the comparative advantage in production of wheat , maize , rice and sugar cane crops as the most important strategic crops in Egypt.

And according to the results of the research of the financial and economic analysis of the terms of production, the financial evaluation costs more than the economic evaluation of wages of workers employed in the production of wheat , maize, rice and sugar cane crop, while showing the superiority of economic evaluation over the financial assessment for each of the wages of machinery costs and crops production requirements study .

And also according to the transactions protection comparative advantage cultivation of crops , the study pointed out that the value of the parameter nominal product protection that all four crops producers bear the taxes accounted for about 23% , 25% , 26% , 25% of the global price for each crop protection factor , as indicated nominal commercial mutual inputs to the value of this parameter was less than the one for all crops in the study which amounted to about 0.92 , 0.93 , 0.91 , 0.92 according to the study crops , while the value of the coefficient of effective protection of about 0.76 , 0.72 , 0.73 , 0.87 for the same group of crops to the value added of those crops domestic prices less than its counterpart valued economic prices, which confirms that there is no tax implicit to the producers of these crops during the study period amounted to about 24% , 28% , 27% , 13% respectively with a value estimated for about 1821.03 ,1859.03 , 2267.98 , 1898.22 l.e per feddan and thus the lack of balance between the value of implicit taxes borne by the farmers that group of crops and the value of the support provided by the state to provide requirements for production , as the percentages of implicit taxes exceed the support rates of production requirements , which indicates the suffering of the producers of these crops from negative state protection to its production , and this what explains the decrase or not increasing the areas specified to produce those crops.

The study recommends the importance of the government to provide various fertilizers to farmers with rates that suit the actual needs to the study crops , in suitable timing , and with prices that are close to the actual cost without taking into consideration the changes in the global prices and encouraging the producers of (wheat , maize , rice and sugar cane) crops to expand in the cultivation of those strategic crops through announcing the minimum prices in advance, before the date of planting them for their supply in proportion to international prices and achieving a net profitable return.

Key Words : Evaluate, Agricultural policy, Price protection indicators, Comparative advantage